14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
تأسست في عدن بتاريخ 19 يناير 1968م

رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير
محمد هشام باشراحيل

718188808 ■ 14october1968@gmail. com ايميل المؤسسة والصحيفة ■ Adv. 14october1968@gmail com ايميل الإعلانات

الثلاثاء 13 يناير 2026 م الموافق 24 رجب 1447 هـ - العدد 18059 - السنة 57 - رقم الإيداع 2 - 8 صفحات - 200 ريال

14 أكتوبر 14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

الريادة والتميز في مجال الطباعة والأعمال التجارية

خدماتنا: • طباعة الكتب • تجليد الكتب • طباعة المجلات والصحف • طباعة المفكرات والتقويم • طباعة كافة الفواتير والسندات والسجلات • طباعة الأعمال الفنية • أعمال النشر خدمات التسويق • خدمات التوزيع • التصميم والتنسيق • طباعة كافة المطبوعات الورقية.

الموقع الإلكتروني لمؤسسة 14 أكتوبر
www.14october.com

اليمن والمستقبل

عزالدين سعيد الأصبحي

في لحظة فاصلة، يخرج اليمن من دائرة السكون، بعد أن كاد يصبح حقا ذلك البلد المنسي، ليحتل دائرة الضوء ويوقظ العالم. إنه بلدٌ يشكّل خاصرة الأمة العربية، لا كما تخيّل البعض في لحظة غفلة أنه مجرد ركن قصي ينبغي أن يغرق في الإهمال. إن أمن اليمن واستقراره ووحدته ركنٌ أساسي من أركان الأمن القومي العربي ككل. وأن ذهاب بلد بحجم اليمن نحو التشظي المجهول ليس مجرد رصاصة في قلب اليمني الصابر، بل لغمٌ في وجه المنطقة بأسرها.

وخلال ستة عقود ونيّف، عاش اليمن تجربة سياسيةً جديرةً بالتأمل، وإن ظلّ ثمنها باهظا في دوائر صراع لم تُغلق. ففي هذه السنوات الطويلة، جرت مياه كثيرة في بلد شُهد تقلبات عميقة ومحطات فاصلة، أبرزها الاستقلال والوحدة، وبينهما حربان واسعتان قبل الوحدة بين شطري اليمن عامي 1972 و1979، ثم حرب عام 1994 بعد الوحدة، إضافة إلى انقلابات وتوترات متكررة في كلا الشطرين.

ورغم هذا المسار السياسي المديد، فلا يزال المشهد اليمني بحاجة إلى قراءة أعمق في ضوء ما يجرى اليوم. فعلى امتداد ثلاثة وعشرين عاما (1967–1990)، خاض الشطر الجنوبي تجربة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وهي تجربة تعاقب عليها خمسة رؤساء وعشرات القادة، حملت إيجابيات كما حملت إخفاقاتها. وفي المقابل، عاش الشطر الشمالي تجربتَه الخاصة في إطار الجمهورية العربية اليمنية، التي امتدت ثمانية وعشرين عاما (1962–1990)، وشهدت بدورها خمسة رؤساء وعددا كبيرا من القيادات، وتقلبات حادة، وإخفاقات لا تقل عن الشطر الآخر، وصراعات سياسيّة متداخلة. وتكاد التجربتان تتشابهان في عدد الرؤساء وكثافة التوترات والصراعات، رغم اختلاف السياقات.

وفي الثاني والعشرين من مايو 1990، أُعلنت الوحدة اليمنية، لتدشن تجربة ثالثة أكثر طموحا، مثّلت فرصة تاريخية نادرة للتوافق الوطني. غير أن هذه الفرصة سرعان ما أُجهضت بحرب 1994، التي تركت جرحا غائرا في جسد الوطن ووجدانه. ثم جاءت موجة الغضب الشعبي مع أحداث 2011، تلتها محطة سقوط صنعاء بيد تمرّد ميليشيات الحوثي في 21 سبتمبر 2014، وهو الحدث الذي فتح الباب أمام حرب مفتوحة لا تزال مستمرة منذ أكثر من أحد عشر عاما.

وهكذا يقف اليمن اليوم أمام مفترق طرق جديد، بالغ التعقيد والخطورة. ورغم التجربة السياسية الطّويلة وتعدد القوى والتيارات منذ منتصف القرن الماضي، ظلّ مشروع الدولة الوطنية الجامعة هو الغائب الأكبر، أو الضالّة التي يبحث عنها الجميع.

ويمكن القول إن اليمن، خلال سبعة عقود، عاش ثلاث تجارب رئيسية متقاربة في أعمارها الزمنية: الجمهورية العربية اليمنية في الشمال، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الجنوب، ثم الجمهورية اليمنية الموحّدة. غير أن أيا من هذه التجارب لم يحظ بفرصة كافية لترسيخ دولة مستقرة، إذ كانت سنوات الاضطراب أطول من سنوات الاستقرار، وضاعت على اليمن أغلى فرصه التاريخية عقب وحدة 1990 لبناء أسس دولة مدنية حديثة.

وليست تلك الإخفاقات نتاج «لعنة التاريخ» أو «خطأ الجغرافيا»، بقدر ما هي نتيجة سوء الإدارة وغياب مشروع وطني جامع. وفي هذا السياق، تبقى وثيقة مخرجات الحوار الوطني الشامل (2013–2014) حجر الزاوية لأي رؤية جادة لإعادة بناء الدولة الحديثة، بما حملته من مبادئ العيش المشترك، وقبول الآخر، والاستفادة من دروس العقود الماضية التي دفع اليمنيون أثمانها دماء ودموعا وتشريدا. وذلك كله يفضي إلى ضرورة بلورة رؤية لدولة يمنية تراعي التنوع، وتعزّز تكامل الأقاليم، وتقطع الطريق على أي أفكار تعيد إنتاج احتكار السلطة أو الثروة.

إن وضع أسس اليمن الاتحادي الكبير أصبح اليوم ضرورة ملحّة للسلام، ولترسيخ الدولة، وتنظيم العلاقة بين مكوّناتها. أما السعي لفرض رؤى مذهبية، أو تكريس سلطة «المركز المقدّس» كما يطرح الحوثي، أو تعميق التشظي واستهداف مؤسسات الدولة، فليس سوى مسار مدمر لا يصنع سلاما ولا يعيد مجدا مضى. إن بناء المستقبل يبدأ بالخروج من دوائر الصراع نحو رؤية تكفل العيش الكريم للجميع؛ رؤية لا تخضع لنزعات مركزية مقيتة تحكمها نظرة «الولي الفقيه»، ولا ترتهن لمشاريع تستحضر ثأرات الماضي. فاللامركزية الواقعية قادرة على فتح آفاق واسعة للنمو والتنمية في اليمن. وليس هناك وقت أشدّ حاجةً لصوت النخبة الواعية من هذه اللحظة. تلك النخبة التي تتوارى اليوم مطالبة أخلاقيا ووطنيا برفع صوت العقل والحكمة، وعدم ترك فراغ الحوار لصوت البنادق، بما يمهّد للعنف والتفكك المجتمعي.

إن تعزيز الاصطفاف الوطني الواسع لحماية قيم المواطنة العادلة، وصون وحدة وطن يزدهر بتنوّعه، شرطٌ جوهري لبناء المستقبل. فهذا التنوع، حين يقوم على القبول بالآخر، واحترام القانون، وصون الكرامة الإنسانية، يتحول إلى مصدر قوة لا عامل ضعف. وذلك هو الطريق نحو دولة المواطنة الحقيقية، ونحو مستقبل أكثر استقرارا. فقد انشغلنا، على امتداد عقود طويلة، في دوّامات متكررة من الصراع، حتى اختُزل معنى الإنجاز في مجرد القدرة على إطفاء الحرائق، لا في صناعة الإبداع ولا في ترسيخ فكرة الدولة بوصفها أفقا جامعا ومنظومة حياة.

وتوارى، في خضم ذلك، سؤال العقد الاجتماعي بوصفه الأساس لأي مشروع حضاري حقيقي؛ عقد يتكئ على مواطن واع بحقوقه وواجباته، ودولة عاقلة تحتكم إلى قانون واحد، واقتصاد منفتح يُنتج الفرص، وهوية يمنية واثقة، ترى في تنوّع أركانها مصدر قوة لا موضع انقسام.

وستبقى الحكمة يمانية، مهما بدت سماء الحاضرة ملبّدة بغيوم الصراع؛ فهذا وطن باستقراره تستقر المنطقة، وهو خاصرة الأمة العربية، وبوابة إشراقتها، ومهد تاريخها بكل ألقه الجميل.

الباكري لـ 14 أكتوبر :

نطمح أن يكون الدواء في متناول كل مواطن بسعر مناسب وجودة عالية

14 اكتوبر/ رياض مطر:

أكد الدكتور عبدالقادر الباكري المدير العام التنفيذي للهيئة العليا للأدوية والمستلزمات الطبية ان مخزون الادوية في العاصمة عدن وكل المحافظات المحررة متوفر بكميات كافية، مصحوبا برقابة صارمة على عملية بيعها وتسعيرتها الشرائية.

واشار الدكتور الباكري في تصريح له لصحيفة 14 اكتوبر إلى أن موقع الهيئة الإلكتروني موجود ويوضح تسعيرة كل الادوية اكانت هذه التسعيرة للبيع بالجملة او بالصيدليات وبإمكان اي مواطن الاطلاع عليه بكل سهولة.

وطمأن الباكري المواطنين بأن الهيئة العليا للادوية تتابع مع مكاتب الصحة في المحافظات المحررة عملية الرقابة على الصيدليات وإلزامها ببيع الادوية حسب التسعيرة الرسمية المحددة من قبل الهيئة العليا للادوية.

وقال الباكري: ان مواقعنا الالكترونية موجودة لاستقبال اي بلاغات تخبرنا عن قيام بعض الصيدليات ببيع الادوية بسعر مخالف للسعر المحدد من قبل الهيئة او إن يكون الدواء المباع مخالفا للمواصفات القانونية.

كما أشار الدكتور الباكري في سياق التصريح الى أن العام الحالي 2026م بالنسبة للهيئة هو عام الجودة والتركيز بشكل كبير جدا على أن تكون كل اقسام الهيئة ذات جودة عالية جدا إضافة إلى ان الهيئة تعتزم بإذن الله تعالى افتتاح مختبرها المركزي - الذي هو شبه جاهز الآن- في النصف الاول من هذا العام.

وشدد الدكتور الباكري على أن العام الجاري سيشهد عملية استمرار التدريب والتأهيل لكوادر وفنيي الهيئة الذي يعتبر من الاهداف الرئيسية للهيئة، مشيرا الى ان تجارب الهيئة المستمرة اثبتت أن اي عملية تأهيل وتدريب لكوادر وفنيي الهيئة تنعكس إيجابا على عمل الهيئة وعلاقاتها مع نظيراتها من الهيئات الدوائية الاقليمية والدولية.

واختتم الباكري بتهنئة الشعب اليمني بالعام الجديد 2026م وان يكون عام خير على اليمنيين وان تحقق الهيئة العليا للادوية والمستلزمات الطبية كافة طموحاتها وخططها التي ستعمل على أن يكون الدواء في متناول كل مواطن بأسعار مناسبة وجودة عالية إن شاء الله.

مصدر بشركة النفط يؤكد استعادة عربة تموين الطائرات بمطار سيئون

سيئون/ خاص:

أكد مصدر مسؤول في شركة النفط اليمنية أن الشركة تمكنت من استعادة عربة تموين الطائرات بالوقود في مطار سيئون، وذلك عقب اختفائها من المطار إثر الأحداث الأخيرة التي شهدتها محافظة حضرموت.

وقال المصدر إنه «بعد اختفاء العربة من مطار سيئون الدولي باشرت قيادة شركة النفط اليمنية بالتواصل مع مختلف الجهات العسكرية والأمنية والسلطات المحلية بالمحافظات المجاورة لحضرموت، مما أثمر استعادة العربة، ومن المتوقع أن تصل اليوم إلى مطار سيئون الدولي بمحافظة حضرموت».

ووجه المصدر الشكر للشيخ سلطان العرادة عضو مجلس القيادة الرئاسي محافظ محافظة مأرب، ودولة رئيس مجلس الوزراء سالم بن بريك، والدكتور سعيد الشماسي وزير النفط والمعادن، على جهودهم وتوجيهاتهم الحازمة باستعادة عربة تموين الطائرات بالوقود التي جرى نهبها من مطار سيئون الدولي.

قوات درع الوطن تطلق حملة إعلامية توعوية لمنع حمل السلاح بحضرموت

المكلا/ خاص:

أطلقت قوات درع الوطن في محافظة حضرموت، حملة توعوية وإعلامية شاملة، تهدف إلى منع حمل السلاح داخل المدن، وتعزيز الأمن المجتمعي، والحفاظ على السكينة العامة، وذلك ضمن جهودها الرامية إلى ترسيخ النظام والقانون وبسط الأمن والاستقرار.

وتركّز الحملة على رفع مستوى الوعي بخطورة انتشار السلاح والمظاهر المسلحة داخل الأحياء السكنية، وما تسببه من تهديد لأرواح المواطنين وممتلكاتهم، إلى جانب تعزيز ثقافة السلام والالتزام بالقوانين المنظمة لحيازة السلاح.

تأتي هذه المبادرة في إطار خطة قوات درع الوطن لتعزيز الشراكة مع المجتمع، ودعم السلم الأهلي، وتهيئة بيئة آمنة تسهم في استقرار الحياة اليومية للمواطنين في مختلف مديريات محافظة حضرموت.

عدن.. إتلاف (2700) كرتون مشروبات غازية مخالفة لمعايير الجودة

عدن/ خاص:

أتلفت نيابة الصناعة والتجارة بالعاصمة عدن، كمية تُقدَّر بـ(2700) كرتون من المشروبات الغازية متعددة النكهات، بعد ثبوت تلفها وعدم صلاحيتها للاستهلاك الآدمي، نتيجة رداءة جودة العبوات وعدم مطابقتها للمواصفات المعتمدة.

وخلال عملية الإتلاف، أكدت وكيلة نيابة الصناعة والتجارة، القاضي الدكتورة سمية القباطي، أن هذه الإجراءات تأتي في إطار الدور الرقابي للنيابة لحماية صحة المستهلك، والتصدي لأي منتجات مخالفة أو فاسدة تُطرح في الأسواق، مشددة على استمرار حملات التفتيش والمتابعة واتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة بحق المخالفين، مؤكدة أن عملية الإتلاف تمت وفق الإجراءات القانونية والصحية المتبعة، وبما يضمن عدم تسرب الكميات التالفة إلى الأسواق، حفاظًا على السلامة العامة، مثمنة في ذات السياق الجهود التي تبذلها مكاتب الصناعة والتجارة في سبيل حماية المستهلك، وضبط الأسواق، ومكافحة السلع المغشوشة أو الفاسدة، بما يسهم في الحفاظ على الصحة العامة، وترسيخ مبادئ الرقابة الفاعلة.

أشرفت على عملية الإتلاف لجنة مختصة ضمّت ممثلين عن عدة جهات، بينهم القاضي جيهان الظافري عضو نيابة الصناعة والتجارة، وممثلان عن وزارة الصناعة والتجارة، وهما فضل صويلح وعبدالسلام منصور، إضافة إلى ممثل مكتب الصناعة والتجارة بعدن أحمد حسين، وممثلي مكتب الصحة بعدن أحمد سالمين وماجد سعيد.

يوميات

لا للجبايات غير القانونية

يكتبها/ محمد حمود الشدادي

لا يختلف اثنان على قاعدة إنفاذ القانون وتحقيق العدل والأمان والاستقرار. وما أجمل بسط هيبة الدولة والالتزام بالحقوق والواجبات، وبما يخدم المواطن والدولة.

هناك اختلالات جمة تحدث في تحصيل عدد من الموارد كجبايات ضريبية أو واجبات زكوية، أو حماية أو رسوم أنشطة، وغيرها من المسميات، وتكون عادةً مُجحفة بحق المواطن سواء كان تاجرا أو مستثمرا أو غيرهما، إلى أن يصل أثرها إلى المواطن العادي المستهلك في أي مكان من خارطة الجمهورية، وغالباً ما تكون خارج إطار القانون بشكل عام.

يقول ابن خلدون: إذا كثرت الجبايات يكون ذلك إيذاناً بخراب الدول.

مشكلة ما يتعرض له أصحاب النقل الثقيل عبر الخطوط البرية الرابطة بين المدن اليمنية، من فرض جبايات من قبل نقاط أمنية على مداخل المدن والخطوط الرئيسية فعلاً تكون مجحفة واستنزافاً للمواطن، وانتهاكا للتشريعات القانونية المنظمة لذلك.

قاطرة الغاز أو شاحنة مواد غذائية أو أية حمولة كانت، عادة ما يتعرض أصحابها إلى فرض رسوم مرتفعة وغالباً ليست قانونية، مما يضطر التاجر إلى إضافة مبلغ تلك الرسوم على السلعة فوق قيمتها الحقيقية، والذي بدوره يتحملها المواطن.

إضافة إلى ما تقوم به الجهات الفارضة نفسها على جباية تلك الموارد من تقاسم غير قانوني لتلك الموارد على نافذين ومسيطرين، وعدم توريدها رسمياً وصرفها فيما هو مخصص لها وفق القانون.

في ظل هذه الإشكاليات وتجنيب المواطن تلك التعسفات، يبقى تطبيق القانون هو الفيصل والحل الأمثل لحماية حقوق المواطنين ومنع استنزافهم، وحماية موارد الدولة وتوريدها رسمياً، وذلك عبر فرض هيبة الدولة والعمل على محاسبة كل من يمارس أو يتواطأ أو يتقاعس عن إيقاف تلك الجبايات غير القانونية.

فدفع الرسوم المُقرة رسمياً وبسندات رسمية واستخدام الموازين الخاصة بوزن الأثقال للشاحنات، ومراقبة الحمولات، والعمل وفق كل ما هو رسمي تضفي جانباً أمنياً، وتخلق نوعاً من الثقة والأمان بين المواطن، كتاجر ومستهلك، والأمن كدولة ونظام.

وهو ما أكده دولة رئيس مجلس الوزراء في قوله: «أؤكد بوضوح لا يقبل التأويل أن فرض أي جبايات أو رسوم خارج إطار القانون، بما فيها تلك التي تُمارس عبر نقاط أمنية، يعد جريمة مكتملة الأركان. وستقوم الحكومة بمحاسبة كل من يمارسها أو يتواطأ أو يتقاعس عن إيقافها. وأحمّل الوزارات والجهات المعنية والسلطات المحلية كامل المسؤولية.

وأشدد على أن الحكومة ستتخذ حيال هذه الجرائم الإجراءات القانونية والأمنية الصارمة دون استثناء، حماية لحقوق المواطنين ومنع استنزافهم، وبدء مرحلة جديدة عنوانها "إنفاذ القانون وترسيخ هيبة الدولة"».

خطوات في الاتجاه الصحيح لتعزيز هيبة الدولة وضبط الإيرادات وضمان تعزيزها، وخدمة المواطن ومنعه من التعسفات بحاجة إلى خطوات إجرائية وتنفيذية ومساندة الجميع، سلطة مركزية محلية وأمنية، والتزام كل شخص بما يُلزمه قانونا، وتحميله أي مخالفة قانونية. نتمنى إيجاد حلول جذرية وجادة لهذه القضايا كونها مستمرة وملامسة لاحتياجات وهموم المواطن.

مواطنون: إلى مدير مديرية التواهي.. نريد حلول عاجلة !!